في جولات داخلية اعتبرها خصومه تهيئة للعودة الى الرئاسة

نواكشوط: العقيد ولد فال يدعو للتصويت على الدستور المعدل ويهاجم سلفه ولد الطايع ويصفه بأنه كان يهيئ لتوريث السلطة

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

أنهى الرئيس الانتقالي الموريتاني العقيد علي ولد محمد فال أمس الثلاثاء جولات شملت ولايات الشرق والوسط الموريتاني ألقى خلالها سلسلة خطابات اتسمت بالصراحة في تناول الشأن العام.

ومع أن خصومه اعتبروا جولاته وخطاباته هما حملة رئاسية مسبقة يهيئ بها للعودة الى السلطة في انتخابات 2012، فقد كرر العقيد ولد فال في أربعة خطابات متتالية أن لا مطمع له في السلطة وأن هدفه الوحيد هو ترتيب الساحة السياسية الموريتانية ترتيبا يؤمن التناوب على السلطة بصورة ديمقراطية خالية من الانزلاقات.

ودعا الرئيس ولد فال الموريتانيين للتصويت بـ«نعم» للتعديلات الدستورية المقترحة لكونها المنقذ الوحيد لموريتانيا من مأزقها الحالي.

وقال إن التناوب على السلطة في موريتانيا لم يحدث قط إلا بواسطة انقلاب عسكري؛ فبعد حصول موريتانيا على الاستقلال في سنة 1960 استمر شخص واحد في الحكم (مختار ولد داداه) إلى أن أطيح به في انقلاب سنة 1978 ثم حصلت خمسة انقلابات ما بين 1978 و1984 وفي سنة 1984 وقع انقلاب وفي سنة 1991 وقع انقلابان ولم يتسن تغيير السلطة بعد ذلك إلا بواسطة انقلاب جديد في الثالث آب (أغسطس) 2005.

وقال إن تغيير الثالث من آب (أغسطس) (قاده هو ومجموعة من الضباط وأدى لخلع ولد الطايع من السلطة) جاء لتلافي الوضع المزري وتأسيس دولة قادرة علي أن تقود أمورها بنفسها والقيام باصلاح شامل وحقيقي ينتشلها من الوضع السياسي المتأزم الذي لم يعد قادرا علي تسوية مشاكلها وبدأ يجرها نحو الدخول في وضعية تفكك لا يمكن التنبؤ بما ستؤول اليه.

وتحدث الرئيس ولد فال بإسهاب عن التعديل المقترح على دستور 1991 مؤكدا أن الموريتانيين يوجدون أمام خيارين إما قبول التعديلات والتوجه نحو نظام سياسي مستقر وإما البقاء في دوامة الانقلابات والحروب الأهلية.

وقال إن أول التعديلات الدستورية المقترحة تتعلق بحد مأمورية الرئيس بخمس سنوات وبفترتين مبرزا أن هذه التحديدات تتيح التناوب على السلطة وتمكن من إيجاد البديل السياسي الضروري لأية ديمقراطية حقيقية، في حين أن النظام السياسي الذي عرفته موريتانيا في السابق لا يتيح هذه الفرصة، لأن أي شخص استولى على السلطة تلتف حوله جماعة من المتزلفين تصفق له وتمجده الى أن يصاب بالغرور ويقتنع بأنه ضروري ولا بديل عنه ويظل متمسكا بالسلطة إلى أن يطاح به بواسطة انقلاب.

وقال إن التناوب على السلطة يمكن من إزالة مبررات الاستيلاء على السلطة بالعنف، بحيث أن من تسول له نفسه القيام بمثل هذه التصرفات سيفكر ألف مرة قبل أن يقدم عليها، لكونها لم تعد شرعية لا في الداخل ولا في الخارج.

وتحدث الرئيس ولد فال عن الثروة النفطية الموريتانية فقال إنها تستدعي استقرارا سياسيا وأمنيا لأنها ستثير الأطماع الخارجية.

وأشار الرئيس الموريتاني إلى أن بلاده تزخر بثروات كبيرة حيث بدأت شركات التنقيب باستغلال بعض المعادن كالذهب والنحاس في حين تواصل شركات أخرى التنقيب عن المعادن النفيسة والماس وحصلت على مؤشرات مشجعة في هذا الصدد فضلا عن البترول الذي بدأ استغلاله علي نحو مقبول وتدل المؤشرات الحالية علي ان انتاجه سيتضاعف خلال السنتين المقبلتين. وقال إن موريتانيا لا تنقصها الثروات ولديها منها ما يؤمن مستقبلها، لكن الشيء الوحيد الذي يلزمنا العمل من اجله هو تأمينها من مخاطر الانزلاقات التي وقعت فيها بلدان اخرى وتجنيبها نقمة الثروة.

وأضاف الرئيس فال في الأخير قائلا «ما من بلد تجود له أرضه بخيرات وافرة الا واصبح عرضة للاطماع الخارجية، وان وجود دولة قوية وشعب واع ومحصن هو الملاذ الوحيد الذي سيمكن من تفادي الوقوع في هذه المتاهات الخطيرة».

بوتفليقة: التعاون بين الجزائر وامريكا ليس موجها ضد فرنسا

■ باريس ـ اف ب: اكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ان التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة ليس موجها ضد فرنسا في حديث لعدد ايار (مايو) من نشرة «ارابي» التي تصدر شهريا في باريس.

وقال بوتفليقة «علاقاتنا مع الولايات المتحدة تتعزز فعلا.. بيد انها بطبيعة الحال ليست موجهة ضد اي دولة اخرى. واما بالنسبة الى فرنسا، فهي دولة صديقة يكتسب تعاوننا معها المزيد من الصلابة».

اضاف «لا يوجد رابط بين العلاقات التي نقيمها مع الولايات المتحدة وتلك التي نقيمها مع فرنسا.. انها علاقات مختلفة لها اهداف مختلفة».

وكان وزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي صرح في 13 نيسان (ابريل) خلال زيارته الى واشنطن ان فرنسا «لا تتمتع بنفس ثقل» الولايات المتحدة في الجزائر مضيفا انه في ما يتعلق بفرنسا «يبقى في الاذهان شيئ ما يحول دون ما ابعد» من مداها الحالي.

واطلق بجاوي هذه التصريحات بعد ثلاثة ايام على زيارة قام بها وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي الى الجزائر لم تنجح في اعادة اطلاق المناقشات حول توقيع اتفاقية صداقة بين البلدين توقف بسبب استمرار الجدال حول الاستعمار ونتائجه.

وقال بوتفليقة ان الدولة الجزائرية تنوي استثمار 80 مليار دولار «دون اللجوء الى اي دين خارجي» في اطار الخطة الثانية للنهوض بالاقتصاد والتي تغطي السنوات الممتدة بين 2005 و2009.

وقال الرئيس الجزائري «هذا المبلغ يشكل ضعف قيمة الاموال التي وظفت في الخطة الاولى بين 2000 و2004 علما ان الدين الخارجي انخفض من 28,1 الى 13,9 مليار دولار» موضحا ان «كل الخطة التي نطبقها تهدف تحديدا الى التحضير لمرحلة ما بعد النفط».

وسمح الارتفاع في اسعار الطاقة التي تدر على الجزائر 98 % من عائداتها الخارجية بارتفاع الاحتياطي النقدي الجزائري الى مبلغ 61 مليار دولار نهاية شباط (فبراير).

وسمح هذا التحسن غير المسبوق في الوضع المالي للحكومة الجزائرية في اذار (مارس) بطلب تسديد كافة ديونها لاعضاء نادي باريس والتي يبلغ قدرها 8 مليار دولار قبل استحقاقها.

وزير خارجية تونس يزور الجزائر

■ الجزائر ـ رويترز: وصل وزير الخارجية التونسي عبدالوهاب عبدالله امس الثلاثاء الى الجزائر في زيارة رسمية لبحث التعاون بين البلدين الجارين العضوين باتحاد المغرب العربي الذي يشهد جمودا منذ سنوات.

واكتفى المسؤول التونسي لدى وصوله بالقول ان زيارته التي جاءت بدعوة من نظيره الجزائري محمد بجاوي «تندرج في اطار التشاور بين البلدي».

وتسعى دول المنطقة لتنشيط اتحاد المغرب العربي الذي يمر بازمة منذ 4991 بسبب الخلاف بين الجزائر والمغرب بشان النزاع في الصحراء الغربية. ويضم الاتحاد ايضا ليبيا وموريتانيا.

هيئة موريتانية اسلامية تدين الاعتقالات

السلطات الأمنية تحقق مع زوجات وقريبات سلفيين موريتانيين بعد فرارهم من السجن

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

انعكس فرار ثلاثة سلفيين موريتانيين آخر الأسبوع الماضي من السجن المركزي في العاصمة الموريتانية نواكشوط على الساحة السياسية الموريتانية وأعاد السلطات الأمنية الموريتانية لمربع الاعتقالات والاستجوابات كما أثار حفيظة هيئات حقوقية موريتانية في مقدمتها المرصد الموريتاني لحقوق الإنسان ونقابة المحامين الموريتانيين.

وكان السلفيون والنشطاء الاسلاميون الذين لاذوا بالفرار وهم حمادة ولد محمد خيرو والخديم ولد السمان وسيدي ولد حبت ضمن مجموعة أوقفت نهاية نيسان (ابريل) 2005 وظلوا في الاعتقال دون محاكمة.

وفي أعقاب فرارهم مرتدين أزياء نسائية اعتقلت الأجهزة الأمنية الموريتانية السلطانة بنت الكوري شقيقة الناشط الاسلامي المعتقل أحمد ولد الكوري كما اعتقلت لعناد بنت سيد أحمد رئيسة رابطة المعتقلين الإسلاميين بتهمة مساعدة السجناء الثلاثة على الفرار.

وأكدت الوكالة الموريتانية للأنباء الرسمية خبر اختفاء السجناء الثلاثة من السجن، واكتفت بالقول بأن النيابة العامة فتحت تحقيقا في القضية.

واعتبر نقيب المحامين الموريتانيين أحمد ولد يوسف أن هروب السجناء الثلاثة «نتيجة طبيعية لتعسف النظام» حيث أن القاضي قرر منحهم الافراج بكفالة، لكن السلطات السياسية منعتهم من الاستفادة من ذلك على حد قوله.

ودان المرصد الموريتاني لحقوق الإنسان ما أسماه قيام السلطات الأمنية الموريتانية بمعاقبة و تجويع سجناء الرأي وحرمانهم من أي طعام منذ فرار الشبان الثلاثة من السجن.

والمرصد الموريتاني لحقوق الإنسان هو هيئة حقوقية غير حزبية محسوبة على التيار الإسلامي وتسعى حسب تعريفها لنفسها،إلى تحسين وضع حقوق الانسان والحريات المدنية في موريتانيا، وقد أسسها عام 2003 عدد من المثقفين الموريتانيين المقيمين في أوروبا وامريكا الشمالية، وهي مسجلة قانونيا في فرنسا.

وأوضح المرصد في بيان وزع على الصحافة ألكترونيا أمس أن السلطات الأمنية الموريتانية تمنع الأهالي من إيصال أي قوت إلى المعتقلين، رغم أن الزاد الذي توفره إدارة السجن ينحصر في قليل من الماء الرديء.

وأشار البيان إلى أن السلطات لم تكتف بتجويع السجناء فقط، فقد قامت عناصر من الشرطة بقيادة المفوض المدعو «انكوده» بتفريق عنيف للاعتصام السلمي الذي نظمه الأهالي احتجاجا على الحصار المفروض على أبنائهم.

وأكد البيان أن عناصر قساة من الشرطة قامت باقتياد أربع نساء من أقارب المعتقلين وأودعت كل واحدة منهن في زنزانة انفرادية.

وشدد المرصد الموريتاني لحقوق الإنسان على استنكاره لما أسماه سياسة التجويع التي تنتهجها السلطات الموريتانية في انتهاك سافر للقانون وتنكر ذميم للأخلاق الإنسانية معتبرا كل ذلك انتكاسة جديدة وعدوانا إضافيا على سجناء رأي، تصر السلطة التنفيذية على اعتقالهم في ظروف سيئة، خارج كل الآجال القانونية، وبدون محاكمة أو اطلاق سراح.

واستبشع البيان القسوة التي فرقت بها الشرطة الاعتصام السلمي الذي نظمته الأهالي، وطالب بالاطلاق الفوري لسراح النسوة المعتقلات بمفوضية «عرفات 2».

ووجه المرصد نداء إلى كل القوى الحية في المجتمع الموريتاني إلى تحمل مسؤوليتهم في النهوض بواجب النصرة تجاه معتقلي الرأي.

وفيما تتابع السلطات تحقيقاتها في انتقادات من الشارع الاسلامي تثير هذه القضية جدلا واسعا داخل الأوساط السياسية الموريتانية حيث تؤكد الأوساط القريبة من السلطة أن للمساجين الثلاثة الفارين صلات بالجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية فيما ينفي التيار الاسلامي ذلك، معتبرا أنهم معتقلون بأوامر أمنية من مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف.بي.آي).

ويشكك أقارب ومحامو السجناء الفارين في الرواية الرسمية التي تؤكد الهروب ويؤكدون تخوفهم من أن تكون السلطات الموريتانية قد سلمتهم لجهات اجنبية على خلفية انتمائهم لجماعة ارهابية مدرجة في لائحة التظيمات الارهابية الدولية.

لعناد بنت سيد أحمد

بريطانيا تفشل في تأمين صفقة حول جزائريين تريد ترحيلهم الى بلادهم

■ لندن ـ يو بي أي: اعترفت الحكومة البريطانية بفشلها في الحصول على ضمانات مكتوبة من الجزائر تتعهد بعدم تعريض 10 أشخاص من مواطنيها تريد ترحيلهم الى هناك للتعذيب وسوء المعاملة.

وأفادت صحيفة (الغارديان) الصادرة امس الثلاثاء أن هذا الاعتراف جاء على لسان ادوارد أوكدين الرئيس السابق لمديرية الدفاع والتهديدات الاستراتيجية بوزارة الخارجية البريطانية وكبير مفاوضي الحكومة مع الجزائر خلال جلسة استماع أمام محكمة الاستئناف الخاصة بقضايا الهجرة.

وتجنبت الصحيفة تسمية الجزائريين العشرة لأسباب قانونية، لكنها أشارت الى أن السلطات البريطانية تعتبرهم مشتبهين ارهابيين وتحتجزهم دون محاكمة منذ بضع سنوات في بعض الحالات أو وضعتهم رهن أوامر التحكم المشددة.

وقال أوكدين ان الحكومة الجزائرية قدمت ضمانات بأن تقوم باحتجاز هؤلاء الأشخاص لمدة يومين أو ثلاثة أيام فقط قبل أن تفرج عنهم لكنها اشترطت أن يتم الاستماع الى أوضاعهم المستقبلية في جلسات سرية.

واعترف بأن الجزائريين قدموا ضمانات كلامية فقط خلال جولة مفاوضات تمت مؤخراً، ورفضوا الطلب البريطاني بتعيين جهة مستقلة لمراقبة أوضاع الجزائريين العشرة بعد ترحيلهم الى بلدهم. لكن أوكدين أشار الى أن الجزائريين أبلغوه أن ميثاق السلام والمصالحة الوطنية الذي أعلن عنه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة سيكفل حماية هؤلاء الاشخاص ومن ضمنهم واحد حُكم عليه غيابياً لمشاركته في قتل 42 عنصراً من قوات الأمن الجزائرية.

وحسب الصحيفة، فان وزارة الخارجية البريطانية تسعى منذ العام 2003 للحصول على ضمانات من الجزائر لتمكين لندن من ترحيل الأشخاص العشرة دون أن تنتهك التزاماتها في مجال حقوق الانسان بموجب القوانين المحلية والدولية.

المغرب يعتقل مشتبها به كان يخطط لتفجيرات

■ الرباط ـ رويترز: قالت صحيفة مغربية امس الثلاثاء ان السلطات المغربية اعتقلت رجلا يشتبه بأنه واحد ممن كانوا يخططون لموجة من التفجيرات بعد تفجيرات الدار البيضاء الانتحارية التي وقعت في أيار (مايو) عام 2003 وراح ضحيتها 45 قتيلا.

ويقول مسؤولون ان مزيدا من المفجرين كانوا يتأهبون لتنفيذ تفجيرات انتحارية بعد تفجيرات الدار البيضاء ولكن الشرطة تحركت بسرعة لاعتقال معظمهم. وقالت يومية «صوت الناس» المقربة من السلطات المغربية ان السلطات الامنية المغربية تمكنت من تفكيك «خلية ارهابية كانت تعد لتنفيذ هجمات ارهابية داخل مواقع محددة بشمال المغرب».

وتتعقب الشرطة الرجل منذ نحو ثلاث سنوات واعتقلته مع عدد غير محدد من المغاربة والصينيين بعد حصولهم على معلومات من الشرطة الاسبانية. واضافت انه تم ايقاف «محمد براق ظل مختفيا عن الانظار طيلة ثلاث سنوات.. وينتمي الى ما عرف بمجموعة 87 (مجموعة الانتحاريين)».

ونسبت الصحيفة الى مصدر أمني لم تحدده القول بأن الاعتقالات التي جرت ليل الاحد نتيجة للتنسيق الامني بين الشرطة المغربية والاسبانية. وأضافت ان الشرطة في اسبانيا راقبت عن كثب بعض أعضاء الشبكة لدى عبورهم الحدود من اسبانيا الى المغرب.

ولم تحدد الصحيفة مكان الاعتقال ولكن قالت ان المعتقلين كانوا نشطين في مدينتي طنجة والعرائش في شمال المغرب.

والمغرب في حالة تأهب عال منذ تفجيرات عام 2003 الانتحارية في الدار البيضاء. ويقول مسؤولون أمنيون ان الشرطة فككت أكثر من 50 خلية بعضها مرتبط بالقاعدة واعتقلت أكثر من 3000 شخص خرج عدد منهم بعد قضاء عقوبتهم او بعد ان عفا عنهم العاهل المغربي محمد السادس في عدة مناسبات.

وقالت الصحيفة ان الخلية تضم عددا من المغاربة بالاضافة الى ثلاثة مواطنين صينيين «من بينهم احد المطلوبين لدى البوليس الدولي (الانتربول) للاشتباه في تورطه في تنظيم اجرامي في هونغ كونغ».

ولم يتسن على الفور الحصول على تعليق من السلطات المغربية.

عشرات الاسلاميين المعتقلين يبدأون اضرابا عن الطعام بالمغرب

■ الرباط ـ رويترز: قالت مصادر حقوقية مغربية امس الثلاثاء ان عشرات الاسلاميين المعتقلين على خلفية التفجيرات الانتحارية التي وقعت بالدار البيضاء في 16 ايار (مايو) عام 2003 بدأوا اضرابا لا محدود عن الطعام للمطالبة باطلاق سراحهم واعادة فتح التحقيق في الاحداث.

وقال عبد الرحيم مهتاد عن لجنة النصير الاسلامية لمساندة المعتقلين الاسلاميين لرويترز «دخل 109 معتقلين في اضراب لا محدود عن الطعام.. 44 في سجن القنيطرة و65 في سجن عين برجة».

واضاف من المنتظر ان يضاف اليهم نحو 120 معتقلا اخر في الاسبوع المقبل «لما اسموه تماطل الادارة في تحقيق مطالبهم واعادة فتح تحقيق نزيه في هذه الاحداث».

وكان المعتقلون الاسلاميون قد خاضوا اضرابا مماثلا في ايار (مايو) من العام الماضي نتج عنه وفاة احد المضربين بعد نحو اسبوع من بدء الاضراب.

وقال بيان للمعتقلين الاسلاميين بالسجون المغربية حصلت رويترز على نسخة منه «نعلن للعالم خوضنا لاضراب مفتوح عن الطعام ابتداء من يوم الثلاثاء 2 ايار (مايو). وتتمثل اهم مطالبنا العادلة في اطلاق سراحنا العاجل وفتح تحقيق نزيه وشفاف في احداث 16 ايار (مايو) وتحقيق شروط العيش الكريم داخل السجون الى حين اطلاق السراح».

وحمل البيان اجهزة المخابرات مسؤولية الاعتقالات ونسب هذه التفجيرات الانتحارية التي اودت بحياة 45 شخصا من بينهم 14 قاموا بتنفيذها الى اسلاميين متشددين.

وطالب بيان للمعتقلين الاسلاميين فيما يعرف باسم «السلفية الجهادية» التي حملتها السلطات المغربية مسؤولية التفجيرات الانتحارية بأن يتم «رفع الظلم من اجل اثبات البراءة» و«فتح تحقيق جدي ونزيه في هذه الاحداث». وكان المغرب قد اعتقل نحو 3000 شخص بعد هذه الاحداث غادر اكثر من 600 شخص منهم السجن ممن شملهم عفو ملكي او انتهت فترة سجنه.

وقال مهتاد ان من بين المضربين «اصحاب الاحكام الثقيلة المحكومين بالاعدام وعددهم 14 والمحكومين ايضا بالمؤبد بالاضافة الى احكام تتراوح ما بين 20 و30 سنة».

وابدت الجمعية المغربية لحقوق الانسان تخوفها من «نتائج وخيمة» لاضراب معتقلي «السلفية الجهادية».

وقال بيان للجمعية حصلت رويترز على نسخة منه «ان المكتب المركزي يعبر عن تخوفه من ان يؤدي هذا الاضراب الى نتائج وخيمة على الحق في الصحة والحق في الحياة».

حسني عبد اللطيف: صداقتي بـ«الأمير الأحمر» قد تكون وراء المنع

باحث أكاديمي يعتزم نقل مركزه للأبحاث والدراسات الى اسبانيا بعد منعه في المغرب

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

لا يستبعد باحث أكاديمي معروف في المغرب، هو عبد اللطيف حسني نقل مركز للأبحاث والدراسات الى اسبانيا بعدما تماطلت حكومة إدريس جطو في الترخيص لنشاطه لأسباب غامضة وغير معروفة لدى الرأي العام، وبهذا يضاف التضييق على البحث العلمي الى التضييق على الصحافة المستقلة في هذا البلد العربي.

وكان عبد اللطيف حسني أستاذ القانون الدولي سابقا في جامعة المحمدية قد أسس منذ شهور رفقة مجموعة من الباحثين الكبار في المغرب «المركز المغربي للدراسات والأبحاث الديمقراطية والاستراتيجية» وتقدم بطلب الترخيص الى مندوبية الحكومة في العاصمة الرباط.

وأعطى المركز في أجندته العملية أولوية لدراسة العلاقات المغربية مع المحيط الخارجي مثل المغرب العربي والاتحاد الأوروبي وتجارب الانتقال الديمقراطي وفي الداخل التركيز على التطورات السياسية المحلية علاوة على إعداد الأبحاث العلمية ونشرها وتوفير إطار علمي مناسب للباحثين المغاربة للحوار والتعاون فيما بينهم، وفيما بينهم وبين الباحثين على مستوى العالم العربي والعالم، والمساهمة في بناء شبكات عمل ما بين المركز والمراكز العالمية الأخرى والقيام بمشاريع مشتركة.

وقال حسني لصحيفة «القدس العربي» منذ شهور ونحن ننتظر، فالقانون المنظم للجمعيات ومراكز البحث واضح وضوح الشمس، فيكفي وضع الملف والحصول على وصل للإيداع وإذا لم نتسلم الترخيص في ظرف شهرين، يصبح العمل قانونيا، غير أن مندوبية الحكومة (الولاية) رفضت أن تسلمنا حتى وصل الايداع وبالتالي رغم مرور شهور فنحن نظريا في وضعية غير قانونية».

ويتابع حسني الذي يدير مجلة «وجهة نظر» وسبق وأن تعرضت للحجز بسبب بعض مقالاتها «أخبرنا المسؤولون أن الشرطة والاستعلامات العامة (مخابرات تابعة للشرطة) ستقوم بتحرياتها اللازمة وبعد ذلك سيتم الترخيص لنا، وأتعجب من هذه الطريقة البوليسية في التعامل مع البحث العلمي، ويبدو أن الشرطة مازالت منهمكة في البحث ولم تنته منذ شهور رغم أن جميع الأعضاء هم أشخاص معروفون بانتمائهم للحقل العلمي».

ونظرا لهذا الاجحاف والتمييز ورغم أن أعلى سلطات البلاد تركز على حرية البحث العلمي كركيزة أساسية لأي تنمية بشرية، يؤكد حسني الذي جرب الاعتقال السياسي في الماضي «نفكر جديا في نقل المعهد الى اسبانيا، حيث لم نجد أي مشكلة في تسجيله هناك، ولا نستبعد اللجوء الى اجراءات أخرى مثل اضراب عن الطعام لمدة 24 ساعة أو 48 ساعة أمام مقر اليونيسكو في باريس للتنديد بممارسات نظام مخزني يدعي منح الحكم الذاتي الموسع للصحراويين في حين يقمع سياسيا وأكاديميا الأصوات الحرة».

وعند كل منع، يحضر شبح الأمير الأحمر مولاي هشام كسبب من أسباب المنع والتضييق، وكان عبد اللطيف حسني قد صرح لأسبوعية لوجورنال مؤخرا أنه يعتقد أن «صداقتي بالأمير الأحمر مولاي هشام قد تكون وراء المنع».

وفي عددها الأخير، أجرت أسبوعية البيضاوي حوارا مع هذا الأمير حول الأخبار التي جرى الترويج لها في صحف مقربة من النظام بشأن تمويله لمراكز البحث والصحافة المستقلة، وقال الأمير في هذا الصدد «قيل الكثير في هذا الموضوع واخترع البعض روايات، وأجاب بعض الصحافيين المعنيين عن هذه الإشاعات، شخصيا انتظرت دليل إثبات أو شبه دليل على هذه الادعاءات من الأطراف التي روجتها، ولكن لم يستطع أحد تقديم أي معطى في هذا الشأن.

ولم يقتصر الأمر فقط على الصحافة بل تعداه الى الترويج لإشاعات تفيد بأنه من خلال معهد «عبر الاقليمي لدراسات الشرق الأوسط وشمال افريقيا» التابع لجامعة برينستون (أسسه الأمير في أواسط التسعينات) يجري توزيع أموال لمعاهد أخرى. يتجاهل البعض أن المعهد يشرف عليه مجلس أمناء مكون من شخصيات لديها صيت عالمي، ويعمل بموجب القانون الداخلي لأكبر الجامعات العالمية، برينستون، وفي الوقت نفسه يخضع لآليات الكونغرس المتعلقة بمراقبة المعاهد وخاصة تلك التي تدرس الشرق الأوسط. فدوافع هذه الشائعات متعددة، وشخصيا، لا يمكن لي إيلاءها أي وقت أو أهمية».

«هيومن رايتس ووتش» تدعو للافراج عن معتقل سياسي ليبي

■ لندن ـ يو بي أي: أفادت منظمة مراقبة حقوق الانسان «هيومن رايتس ووتش» أن أكثر السجناء السياسيين شهرة في ليبيا فتحي الجهمي يواجه عقوبة الاعدام بتهم القذف وتشويه صورة الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي والاتصال بمسؤول أجنبي قد يكون دبلوماسياً أمريكياً.

وفي بيان أصدرته امس الثلاثاء ووزعه مكتبها في لندن، دعت المنظمة السلطات الليبية الى «اخلاء سبيل الجهمي مباشرة المحتجز منذ أكثر من عامين كمؤشر على تمسكها بالاصلاح».

وقالت سارة لي ويستون مديرة برنامج الشرق الأوسط في «هيومن رايتس ووتش» «ان الحكومة الليبية تتكبد عناءً كبيراً لتقديم وجه ديمقراطي للعالم لكنها تبدو مستعدة لاعدام الناس لمجرد انتقادهم لزعيمها او تحدثهم الى مسؤول أجنبي».

وأضافت ويستون «أن ليبيا شجبت الارهاب وأعلنت تخليها عن أسلحة الدمار الشامل في اطار الجهود التي بذلتها للعودة الى الأسرة الدولية ويتعين عليها الآن اتخاذ خطوة أخرى كي تدع المنتقدين السلميين التعبير عن آرائهم».

وأعربت عن أملها في أن «تستمر الحكومة الليبية باظهار استعدادها لتحسين سجلها في مجال حقوق الانسان كما فعلت في السنوات الأخيرة وتخلي سبيل الجهمي».

وقالت «هيومن رايتس ووتش» انها «زارت الجهمي في أيار(مايو) 2005 في مركز احتجاز خاص في طرابلس وأبلغها أنه يواجه ثلاث فقرات اتهامية بموجب المادتين 166 و167 من قانون العقوبات وهي السعي للاطاحة بالحكومة واهانة القذافي والاتصال بجهات أجنبية بعد اجرائه أحاديث مع دبلوماسي أمريكي في طرابلس».

النواب الفرنسيون يبحثون في مشروع قانون مثير للجدل حول الهجرة

■ باريس ـ اف ب: بدأ النواب الفرنسيون اعتبارا من يوم امس الثلاثاء بمشروع قانون تقدم به وزير الداخلية نيكولا ساركوزي ويدعو الى «انتقاء» المهاجرين والتشدد في شروط الدخول والاقامة بالنسبة للاجانب.

وهذا النص موضع انتقاد لدى المعارضة اليسارية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المسيحية التي تعتبر انه يسيء الى حقوق الفرد ويزيد من عدد المهاجرين غير الشرعيين ومن عدم الاستقرار في العمل. وستكون الهجرة على الارجح ابرز المواضيع المتناولة خلال الحملة للانتخابات الرئاسية في 2007.

ويتهم اليسار ساركوزي الذي يطمح الى الرئاسة الاولى بسعيه الى اجتذاب ناخبي اليمين المتطرف. وكان صرح قبل ايام ان «الذين لا يحبون فرنسا عليهم الا يترددوا في مغادرتها»، معتبرا ان موضوع الهجرة لا يجب ان يترك لليمين المتطرف.

والنص الذي احيل على الجمعية الوطنية حيث حزب «الاتحاد من اجل حركة شعبية» التي يتزعمه ساركوزي يحظى بالغالبية، قائم على فكرة ان «الهجرة باتت اليوم بعيدة عن طاقات الاستيعاب لدى فرنسا وحاجاتها الاقتصادية».

ويهدف النص الى تفضيل «الهجرة في سبيل العمل» من خلال تسهيل اقامة الاجانب ذوي الكفاءات والحد من دخول الآخرين.

ويتشدد المشروع في شروط الدخول بالنسبة للمهاجرين الذين لا يتمتعون بخبرات عالية او الذين يأتون الى فرنسا للالتحاق بافراد اسرتهم.

كذلك يعطي مشروع القانون الجديد فرصة كبيرة الى الطلاب الاجانب المتفوقين الذين سيستفيدون من بطاقة اقامة خاصة ستمنح مقابل التعهد بالعودة لفترة الى موطنهم لدى انتهاء دروسهم، بهدف «عدم حرمان الوطن الام من نخبه».

وبحسب استطلاع للرأي نشر امس الثلاثاء في صحيفة «ليبيراسيون» الفرنسية، يعتبر نحو نصف الفرنسيين (46%) ان الهجرة مكسب لفرنسا.

في المقابل يرى 39% ان الهجرة عائق، وستة بالمئة انها ليست مكسبا ولا عائقا.

ويشير الاستطلاع الى ان غالبية واسعة (61%) ترى ان الهجرة عائق لتمويل التقديمات الاجتماعية، بينما يرى 49% يعتبرون انها مسيئة لسوق العمل، و44% انها مشكلة لمعاشات التقاعد.

القذافي يحذر العالم من ثورة مضادة للرأسمالية

■ طرابلس ـ يو بي أي: قال الزعيم الليبي الاثنين إن العالم يتجه إلى رد فعل قوي تعود فيه الثورة المضادة للرأسمالية والمضادة لأرباب العمل. وصف القذافي في كلمة له أمام أمناء المؤتمرات الإنتاجية بمناسبة يوم العمال العالمي النظام الرأسمالي الذي يسير عليه العالم اليوم بـ«الخدعة»، وقال ان العالم لن يفرح بأن اقتصاد السوق والقطاع الخاص والرأسمالية ستنجح وأنها عالم جديد وأنها الحل. وأضاف أن الحكام والحكومات هم ليسوا حلفاء للطبقة العاملة الكادحة، معتبرا أن الأنظمة السياسية في العالم نتائج للطبقة المعادية للشغيلة.

واعتبر القذافي أن الاحتفال بأحياء اليوم العالمي للعمال يعد زيفا وسرقة، مشيرا إلى انه كان دائما يرفض التحدث في مثل هذا اليوم الأول من شهر ايار (مايو) باعتبار أن العمال حقهم مهضوم وجهدهم مسروق لصالح مُشغليهم.

وأرجع أسباب ارتفاع نسبة البطالة بين العمال إلى نتيجة ما أسماه بالعلاقات الظالمة التي تحكم أرباب العمل بالعمال ودخول الآلة وأصحاب التخصصات الدقيقة والعالية لميدان العمل والنظرية الرأسمالية التي وصفها بالاستغلالية.

وشدد على ضرورة أن يعيش الإنسان في الأرض مقدساً ودمه غير مستباح أو مهدور، منتقدا تشغيل الأفارقة في أوروبا وأمريكا في الأعمال القذرة، معتبرا الحقبة التاريخية التي نقل فيها الأفارقة إلى أمريكا فترة مأساوية وغير إنسانية ومدانة تاريخيا. وقال إن الثورة الإنسانية والتاريخية والفلسفية والعقلية هي التي تعمل على سعادة الإنسان وتخليصه من المشاق التي يعانيها في الحياة ويحاول يخلق فردوسا مفقودا فوق الأرض.

وحمّل القذافي الشركات الرأسمالية باللعب بمصير البشر وبقوتهم وقوت عيالهم وفقا لتفكيرها في الربح فقط، معتبرا أن الرأسمالي الكبير على مستوى الدول الكبيرة القوية مستعد حتى لتدمير الكرة الأرضية من اجل تأمين كسبه فقط.